المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 21-12-2006
الصفحـات : 11
العـــدد : 15947
المسلسل : 85

أشار إلى أن معدل النمو في منطقة الخليج ٦٪ رغم تصاعد أسعار النفط .. د.الهجهوج:

تحسن الاقتصاد السعودي يعالج العجز العربي وينافس الفائض الآسيوي

سعود العطار - الدمام

قال الدكتور محمد الهجهوج أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك فيصل بالدمام إن الخطى الإصلاحية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين بدأت تؤتي ثمارها على كافة الأصعدة وعلى رأسها الاقتصاد وهو عصب الحياة الحقيقي في أي دولة والقاطرة التي تسير على متنها كافة الإصلاحات فإذا ما توفرت السياسة الاقتصادية الصحيحة فإن ذلك سيكون له أكبر الأثر في السير بالإصلاحات خطوات كبيرة إلى الأمام .

وأضاف: كما أن الدعم اللا محدود من قبل الدولة للقطاع الخاص سيفسح المجال أمام هذا القطاع لكي يتبوأ مكانه الصحيح للمساهمة في الناتج القومي للمملكة وهذا ما لمسناه خلال السنوات الأخيرة بعد أن كان لا يتجاوز ما يقدمه هذا القطاع في الناتج القومي ١٠في المائة في سنوات سابقة. كما أن تطور ونضوج الاقتصاد السعودي ألقى بظلاله على الاقتصاد العربي والخليجي .. وبنهاية هذا العام ستكون المملكة العربية السعودية قد قطعت شوطا كبيراً في الطريق الصحيح لعملية الإصلاح الاقتصادي ، بفضل الارتفاع الكبير لأسعار النفط والسياسة الاقتصادية التي بدأت تنتيجها المملكة في السنوات الأخيرة والتي تعتمد على الاستفادة القصوى من الزيادة الكبيرة في أسعار البترول وما يضيفه للميزانية العامة من دخل كبير من العملة الأجنبية .

وعن التحسن الاقتصادي الذي تشهده المملكة هذه الأيام قال إنه ألقى بظلاله على اقتصاديات كثير من الدول العربية ولكن بشكل خاص الدول الخليجية التي تشاطر المملكة تقاسم غنيمة النفط ، وهذا يظهر جلياً في أسواق الأسهم ، حيث إن حجم السيولة المالية في أسواق المال الخليجية والإقليمية كبير جداً مع التوقعات بزيادة الفائض التجاري لصالح دول مجلس التعاون بفضل تزايد أسعار النفط يومًا بعد آخر ووصولها إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار في العام الماضي، مما يؤهله لمنافسة الفائض الآسيوي .. حيث تتمتع منطقة الخليج بالسيولة المالية الكبيرة التي تسعى إلى البحث عن أفضل مواطن وقنوات الاستثمار، ويتطلب هذا الأمر بعداً عالمياً.

وأضاف: تشهد المملكة هذه الأيام تحضيرات متسارعة لوضع خطط إطلاق الاتحاد النقدي الخليجي وإطلاق العملة الخليجية الموحدة المقرر إطلاقها في ٢٠١٠ وهذا ما سيعطي لمنطقة الخليج زخما اقتصادياً وتكاملاً اقتصادياً لا مثيل له. وبفضل أسعار البترول فإن اقتصادات دول الخليج العربية قوية رغم التراجعات الحادة لأسواق الأسهم .. ومن المتوقع أن تتجاوز فوائض مصدري النفط فوائض الاقتصادات الصاعدة في آسيا هذا العام الأمر الذي يمنح صناع السياسات في المملكة ودول الخليج

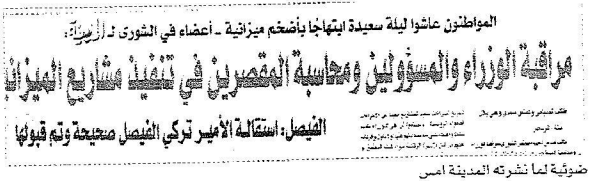
المواطنون عاشوا ليلة سعيدة ابتهاجًا بأضخم ميزانية - أعضاء في الشورى لـ «الرياض»:
مراقبة الوزراء والمسؤولين ومحاسبة المقصرين في تنفيذ مشاريع الميزانية
الفيصل: استقالة الأمير تركي الفيصل صحيحة وتم قبولها

ضوئية لما نشرته المدينة امس

دورًا محوريًا في معالجة العجز التجاري العربي المتفاقم.

وعن أسعار النفط قال: يبدو أن الأوضاع العامة المساندة لمواصلة وتيرة نمو قوية مبشرة بالأمل، إذ من المتوقع الآن أن تستمر أسعار النفط العالمية أعلى من ٥٠ دولارًا للبرميل، لغاية عام ٢٠٠٨. مما سيوفر تدفقًا معتدلاً، وإن ظل ضخمًا، من عائدات النفط إلى البلدان المصدرة له في المنطقة.ومع تراكم عائدات النفط الكبيرة غير المتوقعة للبلدان المنتجة للبترول منذ عام ٢٠٠٢، فإن العديد من التطورات في منطقة الخليج، التي حدثت عام ٢٠٠٥ احتلت مكانًا بارزًا في العناوين الدولية ، ومن ضمنها ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية ، والاضطراب المستمر في العراق، والوضع المتأزم في لبنان، حيث إنه للعام الثالث على التوالي ، تمتعت منطقة الخليج باقتصاد متصاعد، أنعشته معدلات نمو عالية قياسية بين بلدان المنطقة المصدرة للبترول.

وتابع: مع استمرار الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط، نمت منطقة الخليج بمعدل متوسط بلغ ٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ وهو ما يمثل اعلى متوسط لثلاث سنوات خلال حوالي ٣ عقود ، مقابل ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، ومقابل معدل نمو متوسط بلغ ٣,٥ في المائة فقط في أواخر التسعينيات. وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في دول المنطقة (السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان والبحرين) على مدى السنوات الثلاث الماضية ٦,٢ في المائة سنويًا، وكان أعلى معدل نمو لفترة ثلاث سنوات في المنطقة منذ أواخر السبعينيات.وفيما يتعلق بالسعودية ، فقد حققت معدلات نمو قياسية على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث وصل متوسط النمو الاقتصادي للسنوات الثلاث الماضية ٦,٤٦ في المائة في السنة الواحدة ، حيث واصلت أسعار النفط صعودها للعام الثالث على التوالي، خصوصًا في العام الماضي، فبعدما بلغ متوسط سعر البرميل الواحد ٣٨ دولارًا في عام ٢٠٠٤ صعد إلى أكثر من ٥٣ في عام ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن يرتفع بشكل أكثر مع نهاية العام الحالي .

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 21-12-2006 العـــدد : 15947
الصفحـات : 11 المسلسل : 85

وأضاف: مع تنامي الطلب العالمي على النفط، فإن الإمدادات الإضافية جاءت بشكل أساسي من الدول المصدرة للنفط في (أوبك)، فعلى مدى الثلاث السنوات السابقة زادت السعودية إنتاجها من ٧,٤ مليون برميل الى ٩,٢ مليون برميل يوميًا، كما شهدت دول الخليج الاخرى زيادات كبيرة في معدلات الإنتاج، حيث صعد الإنتاج في الكويت ٣٣ في المائة، وفي قطر ٢٤ في المائة وفي الإمارات ٢٣ في المائة. واستغلت المملكة تلك الإيرادات الكبيرة لتشرع في تسديد ديونها المالية ، حيث تمكنت المملكة من تخفيض حجم الدَّين العام للناتج المحلي الإجمالي من ٩٤ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٤١ في المائة عام ٢٠٠٥ ، حيث تبدي بلدان المنطقة المنتجة للبترول، (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات)، بصورة متزايدة انضباطًا ماليًا مثيرًا للإعجاب، حيث تبني أرصدة أصولها السائلة، من خلال الاحتياطيات الخارجية، وصناديق تثبيت لموارد النفط، ومن خلال سداد ديونها .

وأدى ارتفاع حجم رؤوس الأموال السهمية إلى زيادة اتساع وعمق الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين. وإضافة إلى ذلك، استفادت بلدان كثيرة في المنطقة من تحسن أوضاعها للقيام بالإصلاحات التي طالت الحاجة إليها في القطاع المالي، بما في ذلك إعادة هيكلة وخصخصة البنوك التابعة للقطاع العام، والترخيص لمؤسسات مالية خاصة، وتحسين الإشراف المصرفي، وتطوير اللوائح التنظيمية الإشرافية.وحول دور التجارة في تطور الاقتصاد قال: تلعب التجارة الخارجية دورًا حيويًا في اقتصادات دول المجلس باعتبارها أحد الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني ، والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث بلغت نسبة الصادرات الخليجية ٥٢,٧ ٪ من إجمالي إنتاجها المحلي في العام ٢٠٠٤ ، لذا فإن من الأهمية بمكان التعرف على أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس بهدف وضع السياسات التسويقية الملائمة لتنشيط عملية التصدير والمنافسة في هذه الأسواق لكي تتمكن المنتجات الخليجية من النفاذ بشكل أكبر للأسواق العالمية .ونظرًا لأن تجارة دول المجلس تعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية والغاز التي شكلت ٧٥ ٪ من إجمالي صادراتها في العام ٢٠٠٤ ، فقد انعكست التطورات في أسواق النفط العالمية وارتفاع أسعاره خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على قيم الصادرات الخليجية، مما أدى إلى تحسين الميزان التجاري لصالح دو ل المجلس مع كافة المجموعات، باستثناء دول الاتحاد الأوروبي التي حققت مع دول المجلس فائضًا لصالحها تجاوز ٢٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٤. وكان لزيادة أسعار البترول أثر واضح على ارتفاع قيمة صادرات دول المجلس التي حققت نموًا قدره ٣٢,٣ ٪ بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، حيث ارتفعت قيمة صادرات دول المجلس من حوالي ١٨٨,٩ مليارات دولار في العام ٢٠٠٣ إلى قرابة ٢٥٠ مليار دولار في ٢٠٠٤ ، بينما وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار. أما في جانب الواردات فقد حققت نموًا قدره ٢٥,٥ ٪ خلال الفترة نفسها. ويظهر بوضوح من بيانات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون خلال الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٥ الارتفاع الملموس في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م.